أدوات السياسة التجارية الجزائرية لمواجهة تقلبات أسعار البترول دراسة لأزمة انهيار أسعار البترول لسنة 2014

Algerian trade policy tools to confront oil price fluctuations: A study of the crisis of the collapse of oil prices for one year 2014

ط.د. أمين بن عجايمية[1]*

[1] مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، a.benadjaimia@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 25 /2024/02 تاريخ القبول: 17 /2024/04 تاريخ النشر: 01 /2024/06

ملخص:

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الإطار التشريعي والقانوني للسياسة التجارية الجزائرية والقيام بدراسة إحصائية وبيانية للميزان التجاري الجزائري وعلاقته بتقلبات أسعار البترول للفترة 2010–2020 وذلك بهدف معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري وأثر أدوات السياسة التجارية المستعملة في ضبط التجارة الخارجية ودعم الاقتصاد الوطني.

لنتوصل إلى أن تبعية الاقتصاد الوطني للريع البترول واستعمال أدوات السياسة التجارية بحدة دون التنسيق مع باقي السياسات أدى إلى الوصول إلى نتائج محدودة وظرفية تتأثر بتقلبات وأزمات أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: أدوات السياسة التجارية.، أسعار النفط.، حرية التجارة الخارجية.، تقييد التجارة الخارجية.، الميزان التجاري.، الإطار التشريعي والقانوني للسياسة التجارية.

تصنيف JEL: XN2، XN1.

Abstract:

In this study, we tried to shed light on the legislative and legal framework of Algerian trade policy and to carry out a statistical and graphic study of the Algerian trade balance and its relationship to oil price fluctuations for the period 2010-2020 with the aim of knowing the impact of oil price fluctuations on the Algerian trade balance and the impact of

* المؤلف المرسل

trade policy tools used in controlling foreign trade and supporting the national economy.

Let's conclude that the dependence of the national economy on oil rents and the use of trade policy tools sharply without coordination with the rest of the policies led to reaching limited and circumstantial results affected by fluctuations and crises in oil prices.

Keywords: Trade policy tools; oil prices; Freedom of foreign trade; Restricting foreign trade; trade balance; The legislative and legal framework for trade policy.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

1. مقدمة:

لقد شهدت السياسة التجارية الخارجية في الجزائر تغيرات وتطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وهذا كان على حسب الخيارات الاقتصادية التي تم انتهاجها حينها وعلى حسب الظروف الدولية التي صاحبت كل فترة، كما أن طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الريع البترولي والتقسيم الهيكلي للصادرات والواردات والأزمات العالمية لأسعار المحروقات خاصة سنة 1986 وصولا إلى سنة 2014.

كل هذا فرض مجموعة من القرارات والسياسات خارج عن إرادة الجزائر وفي معظم الأحيان دون تخطيط مسبق ودون رسم إستراتيجية واضحة المعالم.

حيث شهدت السياسة التجارية المنتهجة تقلبات ما بين التقييد والتحرير منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث شهد استعمال مختلف أدواتها الكمية والإدارية وحتى الاحتكار كليا في فترة معينة، والذي تزامن استعمالها بحدة والتخفيف منها مع الأزمات التي ضربت الاقتصاد الجزائري حيث جاءت للتكيف بين الوضع الداخلي وآثار الإصلاحات المطبقة والتي فرضت من طرف المؤسسات المالية الدولية مقابل إعادة جدولة الديون، إضافة إلى التوجه العام للجزائر محاولة منها الاندماج التجاري الإقليمي والعالمي.

إشكالية الدراسة: ما هو مدى التغيير في السياسات التجارية الجزائرية وأدواتها المختلفة لمواجهة أزمات انهيار أسعار المحروقات وما هي أسبابه؟

فرضيات الدراسة: يتم تغيير السياسة التجارية واستعمال أدواتها التقييدية بحدة بتغير أسعار المحروقات والأزمات المترتبة عنه وهذا لمواجهة أثر انخفاضها على الاقتصاد الوطني.

يتم اللجوء إلى استعمال أدوات السياسة التجارية المختلفة كآلية لإصلاح الاقتصاد الجزائري والتخلص من التبعية لإيرادات المحروقات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عرض لتطور السياسة التجارية من خلال الإطار التشريعي والقانوني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ومحاولة تقديم تحليل للوضع الاقتصادي الذي أثر على انتهاج السياسات التجارية المختلفة.

منهج وحدود الدراسة: لقد تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لتطور السياسة التجارية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع التركيز على التحولات التي شهدتها خلال أزمات انهيار أسعار النفط سنة 1986 وسنة 2014.

هيكل الدراسة:

- مفاهيم السياسة التجارية، أنواعها وأدواتها.
- الإطار التشريعي والقانوني للسياسة التجارية الجزائرية ما بين 2000-2020.
- أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري لفترة 2010-2020

2. مفاهيم السياسة التجارية، أنواعها وأدواتها:

1.2 تعريف السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية في أدب الفكر الاقتصادي، السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية، أي الإجراءات المختلفة التي تتخذها السلطات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ومحددة سلفا، سواء تعلق الأمر بالسياسات المتعلقة بتقييد أو تحرير الواردات أو المتعلقة بتقييد الصادرات (راتول، 2018، صفحة 215).

كما تعرف على أنها يمكن النظر إلى سياسات التجارة الخارجية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الدولة في مجال تجارتها الخارجية لتحقيق أهداف معينة (صقر، 2005، صفحة 15).

وعليه ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن السياسة التجارية هي مجموعة من الإجراءات والأدوات والأساليب التي تستعملها الدولة أو السلطة الاقتصادية في مجال تجارتها الخارجية وتعاملاتها مع باقي دول العالم لتحقيق مجموعة من الأهداف المعينة، كما تختلف هذه السياسات من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية المختلفة بين دول متقدمة ودول في طريق النمو وأخرى متخلفة.

كما أنه عند اختيار سياسة تجارية معينة واختيار الأدوات التي تناسب النظام أو الوضع الاقتصادي للدولة يجب عدم إغفال السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية والنقدية والتنسيق بين أدواتها للوصول إلى النجاعة المثلى أو المرجوة لكل سياسة (عدائكة و بوزيد، 2018، صفحة 260).

2.2 أنواع السياسات التجارية:

1..22 سياسة الحماية:

مفهوم سياسة الحماية:

ينصرف مفهوم الحماية إلى كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار والذي من شأنه التأثير على حركة تدفق السلع من وإلى الخارج بشكل يباعد بين الأسعار النسبية المحلية ومثيلاتها العالمية (صقر، 2005، صفحة 81).

وعرفت بأنها عملية تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعتها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية (عبد الخالق، 1999، صفحة 137).

وتنقسم إلى حماية تعريفية تتعلق بالرسوم الجمركية وحماية غير تعريفية تتمثل في مختلف القوانين والتشريعات والأدوات التي تقيد التجارة الخارجية لبلد ما.

أدوات سياسة الحماية التجارية: تنقسم أدوات سياسة الحماية التجارية إلى:

الأدوات السعرية: وتشمل: الرسوم الجمركية، نظام الإغراق، الرقابة على الصرف.

الأدوات الكمية: ويمكن حصرها كما يلي:

نظام الحصص، نظام التراخيص، نظام الحظر.

الأدوات التجارية: ونذكر منها:

المعاهدات والاتفاقيات في مجال التجارة الخارجية ويكون ثنائي أو متعدد الأطراف إضافة إلى احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق مؤسسات تابعة للدولة، وفي مثل هذه الحالة يتم إعداد برنامج شامل للواردات والصادرات يتماشى مع مخططات التنمية التي تضعها الدولة (راتول، 2018، صفحة 229).

الأدوات الفنية:

وهي نوع من الأدوات المستجدة لتقييد الصادرات أو الواردات بشكل غير مباشر وهذا هروبا من أدوات سياسة الحماية التقليدية وقد عرفت على أنها عبارة عن القوانين والنظم والخصائص والمتطلبات الأخرى المتعلقة بمواصفات المنتج، أو الشروط، أو الحالات التي يتم إنتاج وتسويق السلعة وفقا لها. وتتعلق هذه المعايير عادة بالنوعية والمكونات المادية والنقاء ومستوى الأداء والصحة والنظافة والأمان والشروط الأخرى، التي يتم وفقها إنتاج أو تسويق المنتج (صقر، 2005، صفحة 174).

2.2.2 سياسة حرية التجارة الخارجية:

مفهوم سياسة حرية التجارة الخارجية:

تعرف على أنها حركة السلع والخدمات بين الدول دون تدخلها بشكل مباشر بفرض مجموعة من القيود، وقد دعا إليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، كما يقصد بها تلك السياسة التي لا تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات وعلى حجمها، والتي تتطور بفعل قوى السوق الحرة للعرض والطلب (عدائكة و بوزيد، 2018، صفحة 261).

أدوات سياسة حرية التجارة: يوجد مجموعة من الأدوات والأساليب تطبقها الدول والحكومات في مجالها التجاري تؤدي إلى تحرير تعاملها مع الخارج نذكر منها:

التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، عقد اتفاقيات ومعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف: تحرير سوق الصرف الأجنبي.

3. الإطار التشريعي والقانوني للسياسة التجارية الجزائرية ما بين 2000-2020:

واصلت الجزائر سياستها في الانفتاح على الخارج في المجال التجاري بداية الألفينات حيث تجسد ذلك من خلال تدعيم منظومتها القانونية والتشريعية ظهر جليا في إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 (الجريدة الرسمية، 2003) يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، حيث جاء في نص المادة 2 منه تحرير التجارة الخارجية صراحة: "تنجز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية". لكن دون إغفال أن نص القانون ترك المجال مفتوحا لإمكانية تفعيل أدوات السياسة التجارية الحمائية كالمادة التي أكدت على الخضوع إلى مراقبة الصرف والمادة 6 التي نصت على إمكانية التأسيس لتراخيص الاستيراد أو التصدير كما نص الأمر المذكور أعلاه في فصله الثاني إلى حماية الإنتاج الوطني من خلال وضع حقوق جمركية قيمية وتدابير الدفاع التجارية (المادة 8 من الأمر) إلا أنه وابتداء من سنة 2014 وبعد بداية أزمة انهيار أسعار البترول في السوق العالمية ونظرا لطبيعة الاقتصادي الجزائري الذي بقى حبيسا للتبعية لمداخيل البترول والاعتماد عليها بشكل كلي تقريبا، تم العودة تدريجيا لاستعمال الوسائل الكلاسيكية الحمائية لحركة التجارة الخارجية خاصة في مجال الاستيراد حيث تم التوجه لنظام الحصص ورخص الاستيراد حيث جاء القانون 15-15 (الجريدة الرسمية، 2015) المؤرخ في 15 يوليو 2015 يعدل ويتمم الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها حيث

عدلت المواد 2 و3 و6 حيث وسعت المادة 2 معدلة استثناءات تحرير التجارة حيث كانت تخص تصدير واستيراد المنتوجات التي تمس بالصحة البشرية والحيوانية وبالبيئة وبحماية الحيوان والنبات والتراث الثقافي ليتم إضافة القواعد المتعلقة بالآداب العامة، وبالأمن والنظام العام وبصحة الشخص والحيوانات وبالثروة الحيوانية والنباتية، ولوقاية النباتات والموارد البيولوجية، وبالبيئة وبالتراث التاريخي والثقافي. أما المادة 3 من القانون 15-15 بينت وبوضح إمكانية تطبيق تدابير قيود كمية و/أو نوعية و/أو تدابير مراقبة المنتوجات عند استيرادها أو تصديرها، كما تم تعديل المادة 6 لتصبح هناك إمكانية وضع رخص استيراد أو تصدير المنتوجات بغرض إدارة أي تدبير، كما جاء يوضح أغراض هذه التدابير وتوضيح تعريف رخص الاستيراد أو التصدير حيث جاء في نص المادة 6 مكرر 1: " يقصد بإجراءات رخص الاستيراد أو تصدير كل إجراء إداري يفرض كشرط مسبق، لتقديم وثائق لجمركة البضائع، زيادة على تلك المخصصة لأغراض الجمركة ". كما شرحت المادة 6 مكرر 4 أنواع رخص الاستيراد أو التصدير حيث قسمت إلى رخص تلقائية وغير تلقائية.

ليتم بعدها إصدار مرسوم تنفيذي رقم 15-306 مؤرخ في 6 ديسمبر 2015 (الجريدة الرسمية، 2015) يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد والتصدير للمنتوجات والبضائع، حيث جاء بموجبه شرح مفصل لما جاء في أحكام المادة 6 مكرر1 من الأمر03-04 الموافق 19 يوليو 2003 المعدل والمتمم خاصة ما تعلق بالرخص التلقائية وشرح مفصل للرخص الغير تلقائية وكيفية وشروط منحها وذلك من خلال تشكيل لجنة وزارية مشتركة لدى الوزير المكلف بالتجارة أوكلت لها مهام دراسة طلبات رخص الاستيراد والتصدير وأحكام سيرها.

كما لجأت الحكومة إلى تدعيم آليات الحمائية في سياستها التجارية وذلك بتأسيس تعريفة جمركية وذلك من خلال فرض رسم أطلق عليه الرسم الإضافي المؤقت الوقائي بموجب أحكام المادة 2 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018 (قانون رقم 18-13 المؤرخ في 11 يوليو 2018) (الجريدة الرسمية، 2018)، حيث اعتبر حظرا مؤقتا حيث جاء المرسوم التنفيذي 18-230 المؤرخ في 25 سبتمبر 2018 (الجريدة الرسمية، 2018) يحدد كيفيات إعداد وضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي ومعدلات الرسوم المتعلقة بها، ليأتي تطبيقا لما سبق إصدار القرار الصادر عن وزارة التجارة المؤرخ في 26 جانفي 2019 (الجريدة الرسمية، 2019) يحدد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها وهذا تطبيقا لأحكام المادة 4 من المرسوم 18-230 المذكور أعلاه، ليتم تعديل هذا الأخير بقرار آخر مؤرخ في 8 أفريل 2019 (الجريدة الرسمية، 2019) يعدل قائمة

البضائع في القائمة السابقة حيث لم تمر المدة بين القرارين حوالي شهرين فقط، كل هذا يبين مدى التخبط وحالة الفوضى التي كانت تعيشها الحكومة نظرا للحالة المالية الصعبة والنزيف الحاد لاحتياطي الصرف الأجنبي الذي تزامن مع مداخيل البترول التي انخفضت بشكل كبير.

كما لجأت الحكومة إلى عملية التقييد عند الاستيراد لمجموعة واسعة من البضائع عن طريق المرسوم 18-02 المؤرخ في يناير 2018 (الجريدة الرسمية، 2018) حيث بلغت القائمة 851 منتج حيث جاء على أنه تعليق مؤقت تم تبريره بأحكام المادة 16 من الأمر 03-04 حيث جاء فيها أنه يمكن وضع تدابير وقائية عندما يكون ميزان المدفوعات معرضا لصعوبات. ليتم استصدار مرسوم تنفيذي آخر رقم 18-139 يعدل ويتمم المرسوم 18-02 المذكور أعلاه (الجريدة الرسمية، 2018) ليتم استبدال قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد بقائمة جديدة ضمت 877 منتوج عدلت هذه الأخيرة بمرسوم تنفيذي آخر رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019 (الجريدة الرسمية، 2019)، كل هذا يبين أيضا حالة التخبط وعدم وجود رؤية واضحة، ومدى التحول إلى سياسة حمائية حادة وأكثر تشددا.

كما تم فرض حقوق جمركية جديدة تراوحت بين 30% و60% (مفتاح، 2021، صفحة 325) لعدد كبير من المنتوجات النهائية (32 عائلة)، كل هذا جاء تدعيما للنهج الحمائي المتبع من طرف الحكومات المتعاقبة ابتداء من سنة 2015، وهذا محاولة لضبط تغلغل الواردات التي كانت قيمتها كبيرة جدا وغير منظمة ودون دراسة لحاجات السوق الوطني.

كما تواصلت إرادة الحكومات المتعاقبة للإبقاء على هذا النهج من السياسة التجارية من خلال الإبقاء على نفس التدابير وهذا حتى سنة 2022 حيث تم استصدار مرسوم تنفيذي رقم 22-201 الموافق 25 ماي 2022 (الجريدة الرسمية، 2022)، يتمم المرسوم التنفيذي 15-306 الموافق 06 ديسمبر 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع.

4. أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري لفترة (2010-2020):

من خلال الوصول الى تحليل واضح يفسر مختلف النتائج قمنا بجمع الاحصائيات وتمثيلها بيانيا كالآتي:

الجدول 01: تطور حجم الواردات وأسعار البترول خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليون دولار/**أسعار البترول**: دولار

السنوات	سعر برميل البترول	الواردات	الميزان التجاري
2010	77,45	40473	**16580**
2011	107,46	47247	**26242**
2012	109,45	50376	**21490**
2013	105,85	55028	**9946**
2014	96,29	58580	**1481**
2015	49,49	51702	**-17034**
2016	40,76	47089	**-17063**
2017	52,43	46059	**-10868**
2018	69,78	46330	**-4533**
2019	64,04	42032	**-5956**
2020	41,47	34167	**-10164**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك (DGD) ومنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)

الشكل 01: تطور حجم الواردات وأسعار البترول خلال الفترة 2010-2020

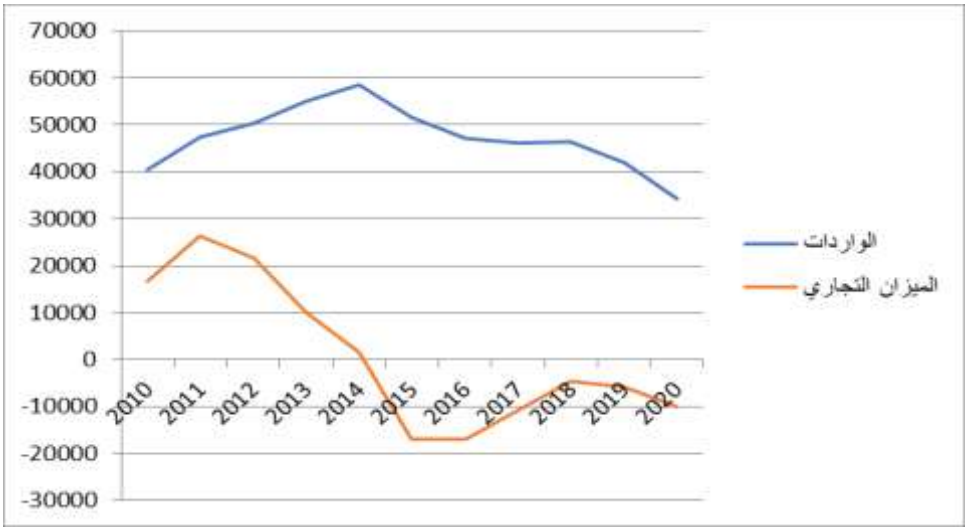

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

5. تحليل النتائج:

من خلال هذه دراسة وتحليل المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجدول أعلاه، ومن خلال التمثيل البياني لها يتبين أن الواردات كانت في ارتفاع متزايد من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة 2010 إلى

غاية منتصف سنة 2014 حيث بلغت الواردات سنة 2010 حوالي 40473 مليون دولار لتتزايد من سنة إلى أخرى لتصل 58580 مليون دولار سنة 2014، لتبدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 حيث بلغت 51702 مليون دولار سنة 2015 لتواصل انخفاضها حيث بلغت 34167 مليون دولار سنة 2020 حيث إذا ربطناها بتغيرات أسعار البترول كما هو موضح في الجدول فنجد أن ابتداء من سنة 2010 عندما كانت مرتفعة حيث بلغ سعر البرميل 77.45 دولار ليستمر في الارتفاع حتى بداية سنة 2014، حيث حدثت الأزمة العالمية وانهارت أسعار البترول بشكل حاد وصل 96.29 دولار سنة 2014، 49.49 سنة 2015، 40.76 دولار سنة 2016، لينتعش بشكل نسبي بعد سنة 2016 إلى غاية 2020 حيث وصل 41.47 دولار.

حيث نلاحظ بشكل واضح علاقة الواردات القوية بمستوى أسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية عندما كانت أسعار النفط مرتفعة حيث بعد أزمة سنة 2014 نلاحظ بداية انخفاضها بشكل ملحوظ وكبير تزامنا مع انهيار أسعار النفط وذلك تزامنا مع سياسة الحكومات المتعاقبة والتي تميزت بالحمائية الحادة من خلال إيجاد إطار تشريعي وقانوني يشجع استخدام أدوات السياسة التجارية الحمائية، حيث لم تجد الدولة إلا استعمال رخص الاستيراد والحظر وفرض رسوم للتحكم في حجم الكبير للواردات التي بلغت أرقاما قياسية خاصة وأن طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالتبعية لمداخيل البترول في تمويل ميزانيته حيث تجاوزت 95% من حجم مداخيل الدولة، اضافة الى تآكل احتياطي الصرف الأجنبي السريع أيضا، حيث نلاحظ هناك علاقة قوية بين استعمال أدوات السياسة التجارية ومستوى أسعار النفط وحجم الواردات.

الجدول 02: تطور حجم الصادرات وأسعار البترول خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليون دولار/ **أسعار البترول**: دولار

السنوات	سعر برميل البترول	الصادرات	الميزان التجاري
2010	77,45	57053	**16580**
2011	107,46	73489	**26242**
2012	109,45	71866	**21490**
2013	105,85	64974	**9946**
2014	96,29	60061	**1481**
2015	49,49	34668	**-17034**
2016	40,76	30026	**-17063**
2017	52,43	35191	**-10868**

2018	69,78	41797	**-4533**
2019	64,04	36076	**-5956**
2020	41,47	24003	**-10164**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك (DGD) ومنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)

الشكل 02: تطور حجم الصادرات وأسعار البترول خلال الفترة 2010-2020

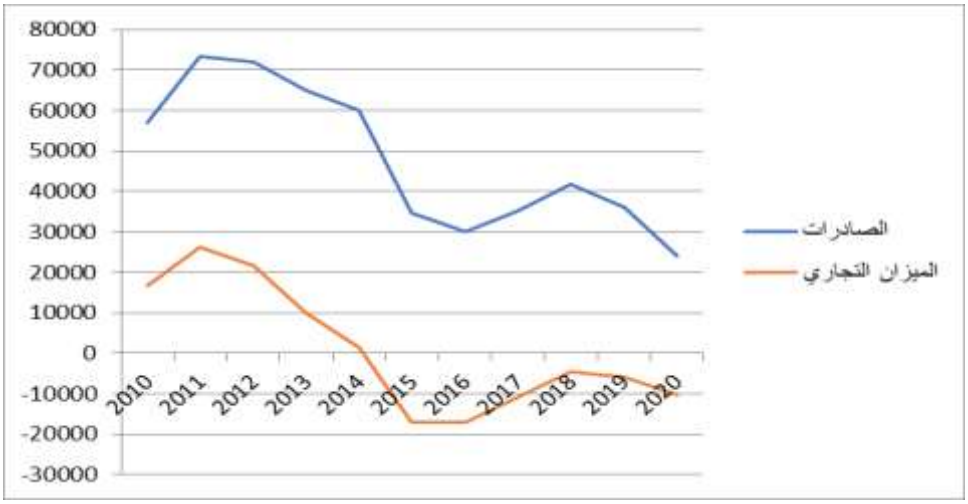

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

أما فيما يخص الصادرات فنلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني المرفق أن في السنوات التي سبقت 2014 كانت الصادرات مرتفعة تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول حيث بلغت 57053 مليون دولار سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت 60061 مليون دولار، لتبدأ في التراجع وبشكل كبير حيث تناقصت إلى النصف تقريبا حيث بلغت 34668 مليون دولار سنة 2015 و 30026 مليون دولار سنة 2016 وتواصل هذا التراجع إلى غاية 2020، وكل هذا له علاقة قوية بعد تراجع أسعار البترول سنة 2014 حيث أثر بشكل كبير على مستوى الصادرات، حيث يمكن تفسيره بأن طبيعة الاقتصاد الوطني الريعي والمعتمد بشكل كبير على عائدات البترول، كما أن اعتماد مخرجات مختلف المنتجات المصدرة والتي جزء مهم منها طاقوي على مدخلات مستوردة.

الشكل 03: تطور حجم الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2020

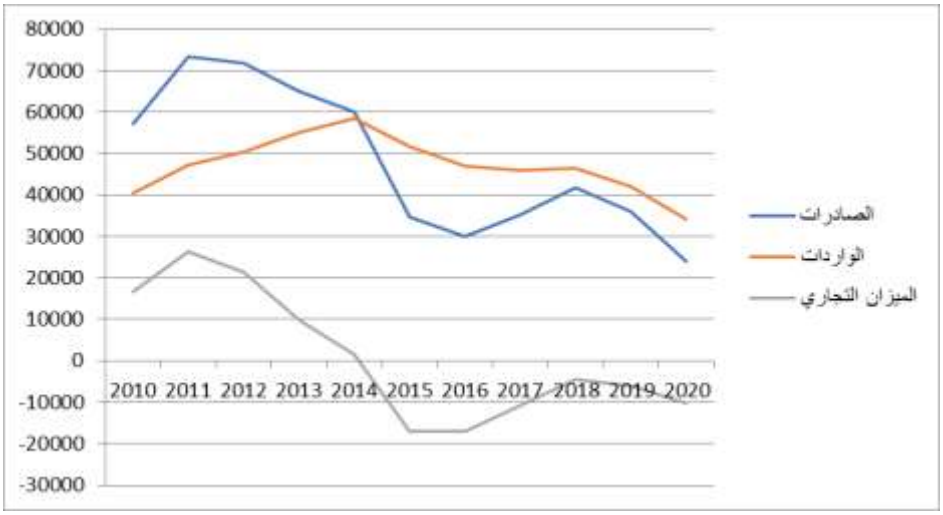

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 و02

وإذا ما لاحظنا التمثيل البياني للميزان التجاري للفترة نفسها نلاحظ أنه كان إيجابيا ابتداء من سنة 2010 حيث بلغ 16580 مليون دولار إلى غاية 2014 حيث انخفض ليبلغ 1481 مليون دولار، حيث أصبح سلبيا ابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2020 وهذا يدل بوضوح التأثير الكبير والسلبي لأسعار البترول على الميزان التجاري الوطني ويدل على التبعية لكل من الواردات وحتى الصادرات لعائدات النفط.

كل هذا يدفع إلى المضي قدما لتنويع الاقتصاد الوطني وإيجاد الحلول والسياسات المناسبة للخروج من هذه التبعية التي خلقت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أزمات حادة ضربت الاقتصاد وانعكست على مختلف الجوانب خاصة الجانب الاجتماعي والتنموي للبلاد، كل هذا دعا إلى الاستنجاد بتطبيق سياسة تجارية قيدت الواردات وبشكل كبير وانعكست بدورها على مستوى الصادرات، رغبة من الحكومات المتعاقبة في ضبط الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال التحكم في الواردات التي كانت كبيرة، حيث ابتداء من سنة 2015 طبقت مجموعة من أدوات السياسة التجارية كرخص الاستيراد ونظام الحصص وتطبيق مجموعة من الرسوم كالرسم الإضافي المؤقت الوقائي DAPSS وحتى المنع لبعض المواد الكمالية وقطاع السيارات.

إن الاستعمال الحاد لأدوات السياسة التجارية أثر بشكل كبير في مستوى الواردات وكان هذا محاولة من الدولة دعم الإنتاج الوطني عن طريق حمايته مقابل الاستيراد الخارجي ومحاولة إيقاف النزيف في

احتياطي الصرف الأجنبي بالمقابل، لكن للأسف لم يواكب الإنتاج الوطني ذلك وصاحبه انخفاض حاد في مستوى الصادرات أيضا دون تحقيق التنويع الصادرات المنشود ولو بشكل نسبي، بل وانعكست هذه السياسة بشكل سلبي على السوق المحلية وأدت إلى ندرة السلع وغلائها وتذبذب التموين للبعض الآخر، وأدى بالنتيجة إلى الاعتماد على المنتوج الوطني والذي بلغت أسعاره مستويات قياسية رغم الرداءة في الجودة في الكثير من الأحيان كان مرده انعدام المنافسة.

6. خاتمة:

لقد شهد التغير في انتهاج السياسات التجارية المختلفة في الجزائر بين التقييد الذي وصل في بعض الفترات إلى الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية وبين محاولة القيام بإصلاحات والتوجه نحو تحرير السياسة التجارية للاندماج الإقليمي والدولي فرضته في الكثير من المرات طبيعة الاقتصاد الوطني وهيكل الصادرات الجزائرية المعتمد بشكل كبير على عائدات النفط حيث أصبحت التبعية الخطيرة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال مختلف المؤشرات، خاصة وأن سوق النفط العالمي لا يخضع لمعايير دقيقة وثابتة تؤدي إلى استقرار طويل المدى.

كما أن الإصلاحات المطبقة والسياسات المنتهجة خاصة التجارية من طرف الجزائر لا يمكن القول عنها إلا أنها ردات فعل تزامنت مع الأزمات التي شهدتها أسعار البترول وظهر ذلك جليا بعد أزمة 1986 والأزمة الأخيرة سنة 2014 حيث بعد أزمة 1986 عرفت الجزائر نزيف حاد لاحتياطي الصرف الأجنبي والتوجه نحو الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية والتي لن تكون موافقتها إلا بشروط صارمة وبرامج محددة يجب تطبيقها، كل هذا أدى إلى التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق مع باقي دول العالم والتخفيف من استعمال أدوات السياسة التجارية التقييدية والتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية والدخول في مفاوضات مراطونية مع منظمة التجارة الدولية للانضمام إليها ومحاولة الاستجابة لشروط الانضمام والإجابة عن الأسئلة الكثيرة لمختلف الدول الأعضاء والاتفاقات البينية كاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005.

وصولا إلى أزمة أسعار النفط سنة 2014 والتي أدت إلى انهيار في مداخيل الدولة أدى إلى استنزاف احتياطي الصرف الأجنبي وبسرعة كبيرة أدى كل هذا إلى الرجوع إلى استعمال مختلف أدوات السياسة التجارية التقييدية وبحدة أكبر من الرسوم كالرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم الإضافي المؤقت الخاص DAPSS و الأدوات الأخرى كنظام الحصص والتراخيص وصولا حتى الحظر رغم الترويج على أنها

وضعت بشكل مؤقت وظرفي كما لا ننسى القيود الإدارية والتنظيمية كالتوطين البنكي وإجراءات الدفع الخارجي والحصول على العملة الصعبة لتصبح كل عمليات التجارة الخارجية تحت مراقبة الدولة.

كل هذا أثبت أن الإصلاحات السابقة ونتائجها لم تبلغ الأهداف المرجوة والتي كانت تهدف إلى الخروج من التبعية إلى المحروقات وعدم بناء اقتصاد يعتمد على مداخيل متنوعة خارج المحروقات وهذا أثبت أن السياسة التجارية المطبقة في الجزائر تتأثر بشكل كبير وواضح وترتبط بتقلبات أسعار المحروقات التي تتحكم فيها الأسواق العالمية كما أن تطبيق السياسات التجارية المختلفة المنفرد دون التنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى حال دون الوصول إلى نتائج ايجابية.

التوصيات:

– يجب استعمال أدوات السياسة التجارية بشكل متوازن ومدروس لكيلا تؤثر على الجوانب الأخرى في الاقتصاد كتضخم الأسعار وندرة السلع وجودتها كما تؤثر وبشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية والتجارية للجزائر مع باقي دول العالم وهذا ما نعانيه بعد الأزمة الأخيرة سنة 2014.

– يجب التنسيق بين السياسات الاقتصادية حيث أن استعمال أدوات السياسة التجارية الخارجية دون مراعاة السياسات الاقتصادية الأخرى يكون أثره أقل فاعلية.

– العمل على تنويع مصادر الدخل الخارجية من خلال تنويع الصادرات لأن الاعتماد على مداخيل البترول يجعل الاقتصاد الوطني رهينة تقلبات أسعاره التي تتحكم فيها الأسواق العالمية.

– وضع بالمقابل سياسة إنتاجية واضحة المعالم وذلك من أجل دعم الإنتاج الوطني والخروج من التبعية للخارج خاصة ما تعلق بالسلع والمواد الحيوية والاستراتيجية.

– يجب أن تكون هناك دراسة دقيقة ومعمقة تخص مختلف جوانب الاقتصاد الوطني قبل اختيار أي توجه اقتصادي معين أو سياسة معينة ولا تكون عشوائية كردة فعل معينة ناتجة عن ظرف اقتصادي محلي أو خارجي.

– التحضير الجيد لاندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ليكون التفاوض من موقف قوة والاندماج الإقليمي في إطار الشراكات والاتفاقيات والمناطق الحرة وذلك من خلال زيادة التنافسية ودعم تنويع الصادرات الوطنية.

7. قائمة المراجـــــع:

- محمد راتول. (2018). *الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عمر صقر. (2005). *سياسات التجارة الخارجية*. مصر: كلية التجارة و ادارة الأعمال جامعة حلوان.

- أسماء عدائكة، و السايح بوزيد. (2018). السياسة التجارية و علاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس التعاون الخليجي نموذجا 2010-2016. (4)، الصفحات 258-275.
- حكيم مفتاح. (2021). السياسة التجارية الجزائرية و أزمات تراجع أسعار المحروقات. *مجلة الابداع* ، الصفحات 310-327.
- أحمد عبد الخالق. (1999). *الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية*. مصر: مركز الدراسات السياسات الدولية.
- الجريدة الرسمية . (21 أفريل, 2019). قرار مؤرخ في 8 أفريل 2019 يعدل القرار المؤرخ في 26 جانفي 2019 الذي يحدد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الاضافي المؤقت الوقائي و النسب المتعلقة بها . الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية . (09 ديسمبر, 2015). مرسوم تنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 يحدد شروط و كيفيات تطبيق و أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع. الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (20 يوليو, 2003). أمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها. الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (29 يوليو, 2015). قانون رقم 15-15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 يعدل و يتمم الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها . الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (15 يوليو, 2018). قانون رقم 18-13 مؤرخ في 11 يوليو 2018 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018 . الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (27 جانفي, 2019). قرار مؤرخ في 26 جانفي 2019 يحدد البضائع الخاضعة للرسم الاضافي المؤقت الوقائي و النسب المتعلقة بها. الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (7 يناير, 2018). مرسوم تنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 يناير يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد. الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (23 مايو, 2018). مرسوم تنفيذي رقم 18-139 مؤرخ في 21 ماي 2018 يعدل و يتمم المرسوم 18-02 المؤرخ في 07 يناير 2018 و المتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد. الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (26 سبتمبر, 2018). مرسوم تنفيذي رقم 18-230 المؤرخ في 25 سبتمبر 2018 يحدد كيفيات اعداد و ضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الاضافي المؤقت الوقائي و معدلات الرسوم المتعلقة بها . الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (27 جانفي, 2019). مرسوم تنفيذي رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-02 مؤرخ في 07 يناير و المتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد. الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. (31 ماي, 2022). مرسوم تنفيذي رقم 22-201 مؤرخ في 25 ماي 2022 يتمم المرسوم 15-206 المؤرخ في 26 ديسمبر 2015 الذي يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع. الجزائر: المطبعة الرسمية.